



ملفات
مدى

مشاركة النساء في سوق العمل

المصالح الصغيرة: بديل تشغيلي للنساء العربيات في إسرائيل

ملف رقم 10، 2018

خولة ريحاني

حيفا

أيار 2018

برنامج دراسات إسرائيل - ملفات مدى
مشاركة النساء في سوق العمل - ملف رقم (10)

المصالح الصغيرة: بديل تشغيلي للنساء العربيات في إسرائيل واقع وتحديات

إعداد خولة ربحاني، مستشارة تنظيمية واقتصادية، خبيرة في قضايا التشغيل وسوق العمل

أيار 2018

هيئة التحرير: إيناس خطيب
امطانس شحادة

مدقق لغوي: حنا الحاج
تصميم: جوزيف نوبصري

مدى الكرمل 
المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية

هاتف: +972-4-8552035
<http://mada-research.org>
mada@mada-research.org

شارع النبي 51، ص. ب. 9132
حيفا 3109101

المصالح الصغيرة: بديل تشغيلي للنساء العربيات في إسرائيل واقع وتحديات

خولة ربحاني

مقدمة

تتناول هذه الورقة النساء العربيات في مجال المبادرات الاقتصادية والمصالح الصغيرة، والتي أخذت بالازدياد في السنوات الأخيرة. كيف تحولت استراتيجية تطوير المصالح الصغيرة، على الرغم من البطالة وانعدام فرص العمل، لتصبح بديلاً لدى الكثيرات من النساء العربيات لتوفير دخلهن ولإعالة عائلاتهن، وليس من باب الخيار الحر. تتطرق الورقة، وبتوسّع، لماهية هذه المبادرات والمصالح الصغيرة، من يقوم برعايتها ودعمها، وأين هي اليوم مقارنة بالمصالح عامة في البلاد.

خلفية عن وضع النساء العربيات في سوق العمل الإسرائيلي

تعتبر مشاركة النساء العربيات في أسواق العمل، وظروف عملهن، من القضايا الرئيسية التي تبلور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع العربي في إسرائيل. فعندما نتحدث عن تهميش وإقصاء عن سوق العمل للمجموعات المختلفة، نرى أنّ النساء العربيات يتصدرن المكان الأول في سلم المجموعات المهمشة والموجودة خارج سوق العمل الإسرائيلي. إذ ما زالت الغالبية العظمى من النساء العربيات، ما يقارب الـ 70%، خارج سوق العمل، و فقط 27.6% من النساء العربيات يشاركن في سوق العمل، بالمقارنة مع 65.5% لدى النساء اليهوديات (دائرة الإحصائيات المركزية، 29/1/15).

تناولت العديد من الأبحاث أسباب عدم مشاركة النساء العربيات في سوق العمل، وتحدثت عن العوامل البنيوية التي تعيق مشاركة النساء العربيات في أسواق العمل، وعن عوامل خاصة وشخصية ذات تأثير على قرار المشاركة بسوق العمل، منها مستوى التعليم، والعمر، والحالة الاجتماعية، وعدد الأولاد تحت جيل الـ 18 في البيت، وأسباب صحية. وتناولت هذه الأبحاث، أيضاً، وبكثرة، تأثير الثقافة والتقاليد لدى المجتمع العربي على مستوى مشاركة النساء العربيات. من مراجعة لعدد من الأبحاث والتقارير التي نشرت حول هذا الموضوع، نرى أنّ غالبيتها تُجمع على وجود علاقة إيجابية بين عدد سنوات، أو درجة التعليم، وزيادة نسبة مشاركة النساء في سوق العمل؛ كما وتجمع على وجود علاقة عكسية بين الخروج للعمل وعدد الأولاد في العائلة، فكلما قلّ عدد الأولاد في العائلة تزداد نسبة المشاركة في سوق العمل، أو عند وجود أطر تعنى بالأولاد، يزداد الخروج لسوق العمل. ونجد، أيضاً، أنّ موضوع الثقافة وعقلية المجتمع العربي، بشكل عام، يدعمان ويشجّعان عمل النساء، مع التّحفظات الموجودة بحالة وجود الأطفال في البيت، وعدم وجود أطر للعناية بهم. (ميعاري، 2012؛ كينج، 2009؛ وزارة الاقتصاد، 2012؛ بنك إسرائيل، 2012).

رغم ارتفاع مستويات التّعليم لدى النّساء العربيّات في السّنوات الأخيرة، ووجود مناخ اجتماعيٍّ أكثر تفهّمًا ودعمًا لعمل النّساء خارج البيت، إلا أنّ الدّراسات تبيّن أنّ نسبة النّساء العربيّات العاملات ترتفع بشكلٍ بطيءٍ جدًّا، ولا تتلاءم مع التّغيير الذي يحدث داخل المجتمع العربيّ. فوفقًا لبحثٍ أجري من قبل قسم الأبحاث في بنك إسرائيل، عام 2012، يتّضح أنّه، وبالرغم من مضاعفة نسبة النّساء العربيّات العاملات من 10% - 20% بين السنوات 1970 - 2010، إلا أنّ نسبة تشغيل النّساء العربيّات ما زالت منخفضةً بشكلٍ خاصّ (بنك إسرائيل، 2012)، وما زالت نسبة عمل النّساء العربيّات في إسرائيل أقلّ بكثيرٍ من نسبة عمل النّساء في دول الغرب، وحتى أقلّ من دول عربيّة أو إسلاميّة في المنطقة (جبارين، 2010).

في السنوات العشر الأخيرة، نرى أنّ هنالك تغييرًا وزيادة في الاهتمام العامّ من قبل صنّاع القرار والمؤسسات الرّسميّة في موضوع مشاركة النّساء العربيّات في أسواق العمل، حيث تطرح قضية شحّ مشاركة النّساء العربيّات في سوق العمل كقضية ذات أبعاد سلبية كبيرة على الاقتصاد الإسرائيليّ بعمومه (جبارين، 2010؛ بنك إسرائيل، 2015). بل إنّ بعض الجهات الحكومية تُحدّر من ضرورة العمل على موضوع التّشغيل في المجتمع العربيّ والمجتمع اليهودي - المتدينين كي لا تدخل إسرائيل في وضع من الانهيار الاقتصاديّ (تصريحات ممثلين كبار في وزارة الماليّة، صحيفة "ذي ماركر" The Marker، 1.6.15 و 22.6.15). إلا أنّ هذا الاهتمام لا يُترجم لوضع برامج أو تخصيص ميزانيات من شأنها أن تتعامل بشكلٍ جذريٍّ مع موضوع التّشغيل وملاءمة استراتيجيّات خاصّة بالمجتمع العربيّ في إسرائيل. أحد التّحديات المركزيّة للّهوض بموضوع التّشغيل يتمثّل بوضع برنامج تطوير اقتصاديّ للمدن والقرى العربيّة، مثل تطوير المناطق الصّناعيّة، وتشجيع مستثمرين للاستثمار في البلدات العربيّة، وغيرها من الحلول، التي من شأنها أن تؤدّي إلى خلق فرص عمل، وآفاق عمل جديدة للمجتمع العربيّ عامّة، وللنّساء خاصّة، بما في ذلك الأكاديميات والأكاديميون الشّباب؛ على أن يكون اهتمام خاصّ بموضوع مناليّة فرص العمل للنّساء العربيّات في البلدات العربيّة. إذ يستنتج تقرير شامل لمركز الأبحاث والمعلومات في الكنيست أنّ رفع نسبة مشاركة النّساء العربيّات في أسواق العمل يتطلّب خلق أماكن عمل متاحة وقريبة من أماكن سكن النّساء العربيّات، أو بلغة التّقرير: "أن الأوان لنتطرّق أيضًا لعامل المناليّة وخلق أماكن عمل في البلدات العربيّة القريبة منهنّ، حيث إنّ استمراريّة العمل على زيادة نسبة النّساء اللواتي يُردن العمل دون خلق أماكن عمل قريبة من النّساء العربيّات ومن مواقع سكنهنّ، سوف تُصعّب عملية دمج النّساء العربيّات في سوق العمل" (تقرير مركز المعلومات في الكنيست، والذي قدّم للجنة تطوير مكانة المرأة في جلستها بتاريخ 14/7/15 2015).

المبادرات الاقتصاديّة/المصالح الصّغيرة النّسائيّة كأداة تغيير اقتصادي

في ظلّ صعوبات اندماج النّساء العربيّات في أسواق العمل في إسرائيل، وغياب الاستثمارات والمبادرات التي من شأنها أن تخلق فرص عمل كافية في البلدات العربيّة، فإنّ استراتيجية تطوير المصالح الصّغيرة من قبل النّساء العربيّات يمكن أن تشكّل بديلًا جدّيًا أمامهنّ لتغيير أوضاعهنّ الاقتصاديّة. تعتبر المصالح الصّغيرة، عالميًا ومحليًا مشغلاً مركزيًا في سوق العمل، إذ تُشغّل المصالح الصّغيرة والصّغيرة جدًّا في إسرائيل ما يقارب الـ 45% من العاملين في القطاع الخاصّ (تقرير

الوكالة لتطوير المصالح الصّغيرة والمتوسطة في إسرائيل، وزارة الاقتصاد لسنة 2014). لهذا، فإنّ المصلحة الصّغيرة من شأنها أن توفر أماكن عمل للعديد من النساء. ولكن من الجدير ذكره أنّ استراتيجية المصالح الصّغيرة هي أحد الحلول المركزيّة لزيادة نسبة النّساء العاملات، وليس الحلّ الوحيد الذي بإمكانه توفير فرص عمل لآلاف النّساء العاطلات عن العمل، وسدّ الفجوة الناتجة عن سياسة التّهميش، على مدار السّنوات، تجاه النّساء العربيّات.

في السّنوات الأخيرة، وفي ظلّ المحاولة لإيجاد حلول وبرامج لزيادة تشغيل النّساء العربيّات، تبرز استراتيجية تطوير المبادرات والمصالح الصغيرة كاستراتيجية مركزيّة، تتبنّاها أجسام أهليّة، وجمعيات، وجهات داعمة، وأيضًا، مكاتب حكوميّة (كينج، 2009). نخصّ بالذكر، هنا، دور وزارة الاقتصاد، خاصّةً في السّنوات الثّلاث الأخيرة، حيث كتّفت دورها وخدماتها لدعم موضوع تطوير المبادرات والمصالح الصّغيرة بشكل عامّ، مع التّطرق للنّساء العربيّات كجزء من "المجموعات الخاصّة"، كما سنفصّل أدناه. وبالإمكان القول: إنّ هذه الاستراتيجية لتطوير المصالح الصّغيرة، والتأهيل العمليّ، الذي تكتسبه النّساء من خلالها، هي استراتيجية مجدية. وبالرغم من مستوى الدّخل المنخفض في هذه المصالح الصّغيرة، إلّا أنّه يعتبر ذا أهميّة في رفع مستوى معيشة العائلات (ساعر، 2007).

وتبرز أفضليّة هذه الاستراتيجية كونها تساعد على:

- خلق فرص عمل جديدة - نساء يخلقن فرص عمل لهنّ ولنساء أخريات يعملن معهنّ في المصلحة.
- مرونة بالعمل - ملاءمة نوع عمل المصلحة وساعات العمل للظروف الشّخصيّة لكلّ امرأة، ولكلّ بيت.
- إمكانيّة تحديد المقابل والسّعر بما يتلاءم مع الجهد، والكفاءات، والخبرة.
- إمكانيّة العمل داخل البيت، أو عبر الوسائل التكنولوجيّة، ممّا يقلّل التعلّق بالبنية التّحتيّة للمواصلات، أو وجود مناطق صناعيّة، وغيرها.
- بعض المصالح لا تتطلّب تأهيلاً مهنيّاً مسبقاً، بل تعتمد على المعرفة، والتّجربة الشّخصيّة للمرأة.

ومن هنا، وللوهلة الأولى، فإنّه بإمكاننا القول أنّ عالم المصالح الصّغيرة هو بديل متوقّر للنّساء، وبديل لفرص عمل لا يوفّر لها لهنّ سوق العمل الإسرائيليّ. وعلينا أن نتذكّر أنّ كون جزء من النّساء العربيّات يدخلن إلى عالم المصالح من باب "اللا خيار"، وكون دور مؤسّسة المصلحة جديدًا ومركّبًا، فهناك أهميّة لوجود أطر وطرق معالجة ومساعدة من قبل أخصائيّين، بغية دعم النّساء في مسيرتهنّ، ومساعدة هذه المصالح، كي تستطيع النّساء، بالفعل، رفع مكانة عائلتهنّ ومجتمعهنّ العربيّ، بشكل عام.

أين النساء العربيات اليوم من عالم المصالح الاقتصادية-الخاصة؟!

بروفيل المصالح

غالبية المصالح التي تملكها النساء العربيات تنتمي لمجموعة ما يسمى بالمصالح الصغيرة جداً، أو متناهية الصغر (Microenterprises). وهي مصالح، بغالبيتها العظمى أيضاً، تُشغل النساء أنفسهن فقط، ولا يتعدى معدّل دخلها الشهري الـ 4000 شاقّل. جزء من هذه المصالح تعمل بشكل موسميّ. غالبيتها تعمل في مجال تقديم الخدمات، مثل الخدمات التجميلية، وخدمات العناية بالجسم، والعلاجات البديلة، والحوانيت، والتجارة العامّة، وتصميم وتصليح الملابس، والحضانات وخدمات للأطفال، والأعمال اليدويّة والفنون، وتصميم وبيع الحلّي، وتحضير وبيع المأكولات. قلة قليلة جداً منها تعمل في مجال الإنتاج، والذي يمكننا تسميته "الإنتاج البسيط"، مثل صناعة الألبان والألبان، وصناعة الصابون والعطور الأثريّة، وما شابه. غالبية هذه المصالح تعمل من داخل البيت، لأنها غير قادرة على تمويل تكاليف أجرة لمكان مستأجر، وهناك جزء منها يعمل دون تسجيل رسمي للمصلحة، مما يعني أنّ جزءاً من هذه المصالح غير مرئيّ، وغير مُمثّل في الأرقام والإحصائيات الرّسميّة في البلاد. حسب دراسة تقييم ومتابعة أخيرة في العام 2015، أجرتها جمعية التّمكن الاقتصاديّ للنساء مع مبادرات، وصاحبات مصالح صغيرة جداً من جميع البلاد، فإنّ هذه المصالح تميّز بنسبة استدامة عالية، حيث تصل نسبة المصالح المستديمة إلى ما يقارب الـ 70%؛ وتقاس الاستدامة للمصالح بتلك التي تعمل على الأقل 5 سنوات منذ تأسيسها (معطيات جمعية التّمكن الاقتصاديّ للنساء، 2015).

من الجدير ذكره أنّ هذه الحقائق الواردة أعلاه تعتمد التجربة، وجمع معطيات من العمل الميدانيّ لأطر وجمعيات أهليّة قطريّة ناشطة في المجال. وقد اعتمدت، بالأساس، معطيات من أبحاث أجريتها خلال عملي في جمعية التّمكن الاقتصاديّ للنساء خلال الـ 14 سنة الماضية (2001 – 2015)، وهي جمعية قطريّة تعمل على تدريب النساء لتأسيس مصالح خاصّة بهنّ؛ وكما تم، كذلك، اعتماد بحث تقييميّ موسّع أجري على برنامج الجمعية "مصلحة لك" من قبل مؤسسة التّأمين الوطنيّ، أجرته الباحثة عماليا ساعر في سنة 2007.

وبشكل عام، يفتقر هذا المجال لتقارير ودراسات تعطي صورة أو معطيات كافية عن مصالح بملكيّة، أو مصالح تُديرها النساء بشكل عامّ في البلاد، والنساء العربيات بشكل خاصّ. حتّى التقارير الرّسميّة الصّادرة عن الوكالة لتطوير المصالح الصّغيرة والمتوسّطة، والتي تعتبر الجسم الرّسميّ المسؤول عن كل ما يتعلّق بشؤون المصالح في البلاد، حتى نهاية العام 2014، لم تعط أيّ توزيعات للمعلومات حسب الجندر، أو حسب القوميّة. فقط في التقرير الأخير لسنة 2015، والذي صدر في شهر كانون الثاني 2016، وبعد العديد من المطالبات، فإنّ التقرير يحتوي على فصل مختصر، وفيه يتمّ توزيع بعض المعلومات حسب الجنس، وبالذات معلومات تخصّ مصالح المستقلّين المسجّلين رسمياً. ولا توجد، في التقرير، أيّ توزيعات حسب القوميّة، أي التّمييز بين مصالح عربيّة ويهوديّة. ويظهر هذا التّقرير أنّ حصّة النساء في ملكيّة المصالح الصغيرة في البلاد، هي منخفضة جداً مقارنة بتلك عند الرجال (14% مقابل 69%، أو 30% مقابل 86% إذا أخذنا،

بعين الاعتبار، المصالح ذات الملكية المشتركة أيضاً) (تقرير الوكالة لتطوير المصالح الصغيرة والمتوسطة في البلاد، ص. 81). ومن هنا، فإنه بإمكاننا الفرض أن حصة النساء العربيات المالكات للمصالح من الـ 14% هي حصة ضئيلة جداً. يعود هذا، كما ذكر سابقاً، إلى حقيقة عدم إحصاء المصالح التي وصفت أعلاه، كونها غير مسجلة رسمياً، أو أنها غير مرتبطة بالمقارنة مع شريحة المصالح الصغيرة في البلاد، وكذلك إلى وجود عقبات وحواجز أكبر تواجه النساء في مسيرتهن، الجديدة نسبياً، نحو تطوير مصالح خاصة بهن.

وفي هذا السياق، تجب الإشارة إلى أن التعريف الرسمي للمصلحة الصغيرة جداً، الذي ورد في الفقرة الأولى من هذا الباب، استعمل فقط سنة 2011، حيث بدأت الوكالة لتطوير المصالح التمييز بين مصلحة صغيرة، التي تُشغّل حتى 20 عاملاً، وتصل دورة مبيعاتها إلى 10 ملايين شافل سنوياً، ومصلحة صغيرة جداً، والتي تُشغّل حتى 5 عمال، ويصل حجم مبيعاتها إلى مليون شافل سنوياً (تقرير الوكالة للعام 2014، ص. 21). وحسب هذا التقرير، فإن عدد المصالح الصغيرة جداً في البلاد هو 151,717، والتي تُكوّن 33% من مجمل المصالح. وفي هذه الشريحة، تصبّ معظم المصالح التابعة للنساء العربيات، ويمكننا القول: إن هذه المصالح تقع في هوامش هذه الشريحة، نظراً لدخلها الضئيل، الذي لا يتعدى الـ 100 ألف شافل سنوياً.

تأهيل وتدريب لإدارة المصالح

تكون المبادرة لتأسيس مثل هذه المصالح من قبل النساء اللواتي يبحثن عن مصدر رزق، وعن طريقة للمساهمة في إعالة أنفسهن، وإعالة عائلتهن في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي يعيشها المجتمع العربي في إسرائيل. فحسب المعطيات الرسمية المعلنة في تقرير الفقر 2014 لمؤسسة التأمين الوطني، فإن 52% من العائلات العربية هي عائلات فقيرة (معطى الذي لا يشمل العرب البدو في الجنوب!). لذلك، هنالك أهمية كبيرة لإرشاد النساء العربيات المبادرات، وتأهيلهن، ومرافقتهن لتأسيس مصالحن الخاصة، لا سيما أن هذا الخيار قد يكون، في كثير من الحالات، الخيار الوحيد أمام غالبية النساء المبادرات لتوفير مصدر رزق وعيشة كريمة. تساعد عملية التدريب في تمكين النساء، وتأهيلهن المهني، حتى يتمكن من المباشرة بتأسيس مصالحن بشكل مخطّط ومدروس، وكي يستطعن تطوير مصالح بإمكانها الصمود والاستدامة في ظل ظروف اقتصادية صعبة، وتنافس على الصّاعدين المحلي والعالمي.

في السنوات الأخيرة، باشرت جمعيات أهلية، مثل جمعية التمكين الاقتصادي للنساء، وجمعية ياسمين (سابقاً قسم من المركز العربي - اليهودي للتطوير الاقتصادي)، وجمعية أجيك في النقب، بعملية تدريب النساء لتأسيس المصالح. وما يُميّز عمل هذه الأجسام هو أنها استطاعت التّواصل مع النساء العربيات اللواتي يعشن في ظلّ أوضاع اقتصادية صعبة، والفقيرات، أو المعرّضات للفقر. عرضت هذه الجمعيات برامج تمكين اقتصادي، وبرامج مهارات إدارية، ومهارات تخطيط لتأسيس مصالح صغيرة. أهم ما يُميّز هذه البرامج، ولا سيما البرنامج الذي قدّمته جمعية التمكين الاقتصادي للنساء سنة 2000، هو أنها ركّزت على تعزيز مرگبين أساسيين: الأول، تعزيز ثقة النساء بقدراتهن، وتشجيعهن، ومنحنهن القوة للدخول في مثل

هذه المبادرات. هذا التعزيز يكسبهن مهارات شخصية، مثل القدرة على التعبير، لا سيما عند عرض المشاريع والمخططات المتعلقة بمبادراتهن. أما المركب الثاني، فيعمل على توفير مهارات وخبرات مهنية للنساء، كالتعرف على الأدوات الاقتصادية، والإدارية، والتسويقية، واستخداماتها. بالإضافة إلى هذين المركبين، تميّزت غالبية البرامج التي توّفرها هذه الجمعيات باستمرار مرافقة المبادرات لفترة زمنية طويلة، مع ملاءمة الخدمات لمجال المبادرات والمصالح. ومقارنة مع البرامج التي تقدّمها مراكز التأهيل الحكومية، والتي لا تتعدّى بعض اللقاءات، فإنّ برامج التدريب والمرافقة في جمعية التمكين الاقتصادي للنساء، أو جمعية ياسمين، على سبيل المثال لا الحصر، تستمر بين السنة والسنة ونصف السنة. بالإضافة لبرامج التأهيل والإعداد، تتابع الجمعيات مرافقة المبادرات من خلال خدمات مكّمة، أو خدمات ما بعد التدريب والتأهيل، مثل الأيام الدراسية، والورشات التدريبية، والتي من شأنها أن تساهم في استمرارية عملية تطوير وتثبيت هذه المصالح. ومن الجدير ذكره أنّ الجمعيات الأهلية تجري لقاءات التدريب داخل المدن والقرى العربية، مما يسهّل مشاركة النساء فيها. تتعاون هذه الجمعيات مع السلطات المحلية للوصول إلى النساء، وتجنيدهنّ للبرامج المناسبة، وتزويد التقنيات لتنفيذ اللقاء، وإنجاحه، مثل توفير المكان والمعدات.

في أعقاب نشاط هذه الجمعيات، وبتأثيرها، بدأت بالعمل، في السنوات الأخيرة، برامج شبيهة بتمويل حكومي، وتحت رعاية وزارة الاقتصاد. اقتصرت هذه البرامج، في بداياتها، على تقديم الخدمات للمصالح المسجّلة، ولأصحاب هذه المصالح، ولم تقدّم خدماتها للمبادرين والمبادرات. بالإضافة إلى ذلك، فقد جبت الوزارة من أصحاب المصالح، الذين تلقوا خدماتها، رسوماً باهظة مقارنة بالرّسوم التي تجبها الجمعيات الأهلية. مع بداية العام 2011، وسّعت وزارة الاقتصاد، من خلال الوكالة لتطوير المصالح الصغيرة والمتوسطة، خدماتها لتشمل المبادرين والمبادرات، خاصة الذين ينتمون لمجموعات مهمّشة غير منخرطة في سوق العمل. فعلى سبيل المثال، افتتحت الوزارة، ولأول مرّة، برنامج تدريب خاصّ للمبادرين والمبادرات، الذين هم في بداية طريقهم، تحت اسم "تبادر لمصلحة". من خلال هذا البرنامج، أعلن عن مجموعة النساء العربيات كإحدى "المجموعات الخاصة". مما أكسب هذه المجموعة أفضلية للالتحاق بالبرنامج، والحصول على مجموعة تدريبات، واستشارة خاصة أوسع، مقارنة بالمجموعات الأخرى، بالإضافة لرسوم اشتراك منخفضة. وقد تخرّجت من هذه البرامج، تحت رعاية وزارة الاقتصاد، وفي بعض الأحيان بالتعاون مع الجمعيات الأهلية المحلية، عشرات المجموعات في القرى والمدن العربية المختلفة. في العام 2014، رفعت الوكالة لتطوير المصالح الصغيرة والمتوسطة رسوم الاشتراك في برامج الدّعم التي تقدّمها للمبادرات، وقد شكّلت هذه الخطوة عقبة أمام النساء العربيات اللواتي يصنّفن، حسب التّقارير الحكومية السنوية، كأكثر الفئات فقراً. بالإضافة لهذه العقبة، تواجه وزارة الاقتصاد صعوبة في تنفيذ برامجها، وذلك للفشل بالوصول إلى كافّة النساء، أو تجنيد مشاركات، وتدريبهنّ لتأسيس مصالح صغيرة. وقد تعود تلك الصّعوبة، بالأساس، إلى عدم تفهّم احتياجات النساء العربيات.

تعتبر الخدمات، التي تقدّمها وزارة الصناعة بواسطة الوكالة وفروعها، العنوان المركزي للمبادرات والمبادرين في كلّ أنحاء البلاد، مقارنة بالجمعيات الأهلية، وذلك لمحدودية الخدمات التي تقدمها للمبادرات والمبادرين بسبب شحّ الموارد التي تركز عليها الجمعيات. ولكن، ورغم انتشار خدمات الوكالة، إلّا أنّنا نجد أنّ ما ينقص هذه الخدمات هو ملاءمتها لاحتياجات

النساء العربيات، لا سيما المبادرات اللواتي يفتقرن للتأهيل العلمي، ويفتقرن للتجربة العملية، وما زلنا في بداية الطريق. إذًا تتميز البرامج والخدمات، التي تشرف عليها وزارة الاقتصاد، بعدم مرونتها، بحيث لا تلاءم للمشاركات وخلفياتهنّ، عدا عن عدد اللقاءات المحدود، الذي لا يعتبر كافيًا، ولا يستوفي احتياجات المشاركات. بشكل عامّ، هذا هو المآخذ المركزي على خدمات الوكالة، وهو أنّها لا تعطي خصوصية لنساء مقابل رجال، أو لمبادرين من المجتمع العربيّ مقارنة بمجموعات أخرى. وإذا نظرنا إلى عالم الجمعيات الأهلية، نرى أنّ أفضليتها تكمن بتواصلها اليوميّ، في قضايا مختلفة، مع جمهور النساء، وتقوم بملاءمة برامجها بحسب احتياجات أولئك النساء. على سبيل المثال، جزء من هذه الجمعيات، وكونها جمعيات نسوية، فهي تطوّر برامج ذات حساسية، وتفهم أوسع لاحتياجات النساء، والتي تتلاءم أيضًا مع أدوارها المتعددة في المجتمع، كأمهات، وكمبادرات، وصاحبات المصالح. هذا الدور الخاص، الذي تؤدّيه الجمعيات الأهلية في هذا السياق، من المهم دعمه وتطويره.

تمويل المصالح الصغيرة

لا شكّ أنّ تمويل مصالح في بداية طريقها، وبالذات عندما نتحدث عن مصالح من تأسيس نساء مبادرات ذات إمكانيات اقتصادية شحيحة، هو حاجة ومطلب ضروريّان لتنمية الفكرة أو المصلحة. حسب تقارير الوكالة لتطوير المصالح الصغيرة والمتوسطة، فإنّ المصدر الأساسي والمركزيّ للتمويل هو البنوك؛ حيث يشكل هذا المصدر زهاء الـ 80% من الائتمان المقدم للمصالح (تقارير الوكالة للسنتين 2014 و2015). ولكن، وبالرغم من هذا المعطى، لعدد كبير من النساء العربيات، صاحبات المبادرة أو المصلحة، يعتبر الائتمان البنكيّ خيارًا غير وارد، وذلك بسبب إمكانيات النساء، وتاريخهنّ البنكيّ. قسم من هؤلاء النساء لا توجد لديهنّ أيّ ضمانات يعرضنها للبنك مقابل الائتمان، أو مقابل أخذ قروض بنكية؛ وقسم آخر لا يملكن حسابًا بنكيًا، كونهنّ نساء غير عاملات في الماضي، وهناك قسم من النساء "متورط"، بشكل شخصي، أو بسبب أحد أفراد العائلة، بمشاكل بنكية، كالحجوزات البنكية على سبيل المثال، الأمر الذي يمنعهنّ أو يصعب عليهنّ تلقي قروض بنكية. حتى العام 2010، لم تتوفر للنساء العربيات فرص أخرى لتلقي قرض يساعدهنّ في بداية الطريق (كانت هناك بعض الصناديق التي تعاملت، هنا وهناك، مع حالات خاصة جدًا، ولكن لم تفّ باحتياجات أعداد المبادرات التي بدأت بالتزايد).

أحد الصناديق المركزية، والذي بدأ، بين العامين 2005 – 2006، بدعم المبادرات الاقتصادية التي أسستها النساء، مع تخصيص مسار للمصالح الصغيرة جدًا، هو صندوق كوريت. حيث بدأ ببرنامج إقراض خاصّ بهذه المصالح النسائية الصغيرة، بالتعاون مع بنك العمال، حيث استطاعت المبادرة الحصول على قرض حتى مبلغ 20,000 شاقل، وبشروط أفضل من القروض البنكية العادية، إلّا أنّها تبقى قروضًا مدعومة بنكيًا، لا يستطيع عدد من النساء استيفاء الشروط للحصول عليها.

في العام 2011، طرأ تغييرٌ هامٌّ على مصادر التّمويل. إذ بدأ العمل على مسار إقراض جديد، يُسمّى إقراضًا "خارج بنكي". من الجدير ذكره، أنّ هذا المسار استبقتّه تجربة إقراض خارج بنكيّة، في العام 2006، في النقب، وكان جمهور الهدف النّساء البدويات اللواتي تدرّبن ضمن مشروع "سوا". ويمكن اعتبار مشروع سوا تجربة رائدة، إذا إنّّه وفي أعقاب نجاحها، وسّعت لتشمل جميع النّساء العربيّات المبادرات. يتميّز هذا المسار بأنّه يتيح إمكانيّة الحصول على قروض صغيرة، أي حتى مبلغ 10,000 شاقل، من صندوق مشترك لصندوق كوريت ووزارة الاقتصاد (بواسطة الوكالة لتطوير المصالح الصّغيرة والمتوسطة). وهذه هي المرة الأولى في البلاد، التي تقوم بها الحكومة بتمويل قروض تعطى من خارج البنوك. ومع توسيع هذا البرنامج، ازداد عدد النّساء اللّواتي يعتمدن على هذه القروض، حيث يُوزّع ما يقارب الـ 1000 قرض في السّنة (750 امرأة في السّنة، بعض النّساء يقترضن أكثر من مرة في السّنة). وحسب تقارير صندوق كوريت، فإنّه، منذ العام 2006 وحتى اليوم، حصلت 4,100 امرأة عربيّة على قرض صغير من برنامج "سوا"، استرجع الصندوق ما يقارب الـ 90% من هذه القروض.

توصيات لدفع مسيرة النّساء العربيّات كمبادرات وصاحبات مصالح

هذا الجزء من الورقة يتطرّق لتوصيات مقترحة تشكّل ألبّات أولية في مسار بناء استراتيجيّة واسعة لدعم المصالح الصّغيرة، ودمج النّساء العربيّات في سوق العمل، وأيضًا لتشجيع المصالح والمبادرات كي تكون ذات ثبات، وديمومة اقتصاديّة، وبالتالي داعمة للاقتصاد على مستوى الفرد والمجتمع على السّواء.

في العقد ونصف العقد الأخيرين، هناك ازدياد ملحوظ في توجّه النّساء نحو تأسيس المصالح الصّغيرة والمبادرات الاقتصاديّة كوسيلة لكسب المال، وتحسين ظروف معيشتهنّ. وكما ذكرنا أعلاه، فإنّ جزءًا من هذا الوعي هو نتاج عمل أجسام وجمعيّات محلّيّة. وعليه، يجب تدعيم هذا الوعي وهذا التوجّه من خلال سياسات وبرامج عمل داعمة ومساندة، كما سنورد أدناه.

هذه التّوصيات هي خلاصة عملي على مدار الـ 20 سنة الأخيرة في موضوع التّمكن، والتّطوير الاقتصاديّ للنّساء العربيّات ضمن أطر عديدة (أخص بالذكر عملي مع وزارة الصّناعة والتّجارة، وسلطة تطوير المصالح الصّغيرة في أواسط التسعينيات، و عملي في جمعيّة التمكين الاقتصاديّ للنّساء من بداية 2002 وحتى ربيع 2015).

توصيات على مستوى السّياسة الحكوميّة والسّياسة العامّة في البلاد تجاه المصالح الصّغيرة

- بالدرجة الأولى، هنالك حاجة للاعتراف بخصوصيّة وضعيّة النّساء عامّةً، والنّساء العربيّات خاصّةً، في عالم المصالح، والتي من شأنها أن تنعكس في تطوير سياسة خاصّة، وتخصيص الموارد لدعم جمهور النّساء عامّةً، والنّساء العربيّات خاصّةً، واللواتي، وبغالبيةنّ، ينتمين للشرائح الاقتصاديّة قليلة الدّخل أو الفقيرة. كما ذكر سابقًا،

- فإن الجسم الحكومي المركزي، الذي يعالج كل ما هو متعلق بالمصالح والمبادرات في البلاد، الوكالة لتطوير المصالح الصغيرة والمتوسطة داخل وزارة الصناعة، لا يعترف بوجود هذه الخاصية.
- إعطاء أولوية أو أفضلية للمصالح الصغيرة في تقديم خدمات للقطاع الحكومي العام، وجهاز السلطات المحلية. تكون ضمن المناقصات الحكومية والعمومية لتقديم الخدمات. المعايير المطلوبة اليوم من أي متقدم لهذه المناقصات لا تستطيع المصالح الصغيرة تلبيتها، خاصة كل ما يتعلق بالضمانات، وحجم العمل.
 - تشجيع ودعم برامج للتأهيل المهني للنساء العربيات. غالبية النساء المبادرات بالكاد أنهين تعليمهن الثانوي، ودون أي تأهيل مهني. تطوّر هؤلاء النساء مصالحن بالاعتماد على معرفة أولية، وتجارب اكتسبها من الحياة والمجتمع. لذلك، من المهم دعم برامج لتأهيل النساء مهنيًا في مجالات مثل التكنولوجيا الأساسية، والسياحة والزراعة البيئية، كي تستطيع النساء تطوير مصالحن.
 - تسهيل عملية ترخيص المصالح على صعيد السلطات المحلية، وكذلك تسهيل عملية ترخيص المصالح في المجالات التي تحتاج لعملية ترخيص معقدة ومكلفة جدًا، مثل المصالح المتعلقة بتحضير المأكولات.
 - دعم المؤسسات والجمعيات الأهلية التي تتواصل مع جمهور النساء، وتعمل على تمكينهن اقتصاديًا، وتحضيرهن لعالم المبادرات. إن الحاجة لدعم جمهور النساء كبيرة، وهناك أهمية لدعم وتمويل هذه الأجسام الناشطة في الحقل، والقريبة من جمهور الهدف لتأخذ قسطًا من هذه المهمة.
 - مراجعة، وتقييم، وإنتاج معطيات ومعلومات حول المصالح الصغيرة بحسب الجنس والقومية. لأن المعلومات تعتبر مرحلة هامة في سبيل تطوير برامج ملائمة لجمهور النساء العربيات.

توصيات على صعيد تقديم الخدمات والبرامج لصاحبات المصالح العربيات

هنالك حاجة لتطوير استراتيجية تدريب ومرافقة لصاحبات المصالح لدعم شامل وطويل الأمد:

- مرافقة شاملة ومستمرة في إطار "دفيات" خاصة بالمبادرات العربيات. تضم "الدفيات" عددًا من المبادرات اللواتي يتلقين الاستشارة والتوجيه من خلالها، وأيضًا تتعرف المبادرات على مجالات معرفة متعددة، من شأنها أن تساعد في تطوير المصالح والتعامل مع التغييرات الاقتصادية والتكنولوجية المركبة والسريعة جدًا في أيامنا هذه.
- استمرارية تطوير برامج تدريب ودعم للمدى البعيد؛ ومرافقة المبادرات في السنوات الخمس الأولى من حياة المصلحة، والتي تعتبر الفترة الأكثر حساسية لضمان ديمومة المصلحة؛ والعمل على عنصر التمكين الذاتي للمبادرات، والذي من شأنه أن يمكّن النساء في دورهن الجديد كمبادرات وصاحبات مصالح؛ وأتباع أساليب الاستشارة الفردية، وساعات المرافقة الفردية، والتي من شأنها أن تساهم بإيصال المساعدة للنساء غير القادرات على التنقل خارج بيوتهن أو مصالحن، لا سيما عند الحديث عن النساء العربيات اللواتي يعشن أكثر من غيرهن مشكلة التنقل، كونهن غير متواجدات في المركز، أو في المجمعات المدنية المركزية الغنية بوسائل التنقل.

على صعيد التمويل

▪ توسيع وتنويع برامج التّمول للمصالح الصّغيرة والصّغيرة جدًا. لا يستطيع عدد كبير من المبادرات العربيّات الحصول على تمويل عن طريق البنوك، بسبب إمكانيّاتهنّ الماديّة الضعيفة، أو حتى من صندوق بكفالة حكوميّة، وذلك لعدم توفّر الضّمانات الشّخصيّة.

لذلك، من المهم توفير برامج إقراض إضافيّة من أجسام متنوّعة، بما فيها أجسام حكوميّة، مع إمكانيّة التّمول بمبالغ متنوّعة لدعم المصالح النّسائيّة، إلى جانب استمرار تفعيل مشروع "سوا" للتّمول الصّغير جدًا.

▪ توفير منحة ماليّة لصاحبات المصالح في بداية الطريق، بغية تشجيعهنّ وكسر حواجز تلقّي المال من مصادر رسميّة وغير معروفة لهنّ من قبل. قسم من النّساء لا يستطعن تلقي القروض لأسباب اجتماعيّة، أو دينيّة، أو لعدم معرفة سابقة بهذا النّوع من المعاملات الماليّة. ولذلك، فإنّه من شأن المنحة أن تشجّع بعضهنّ على تخطّي هذه العقبات.

• تطوير ودعم برامج للإرشاد على الإدارة الماليّة، ولتطوير وتشجيع الإذخار لدى النّساء العربيّات المبادرات كوسيلة إضافيّة لتمويل المصالح الصّغيرة.

على صعيد التّنفيد وإعداد الطّواقم المختصّة:

▪ تشغيل طاقم خاص ضمن وزارة الاقتصاد والهيئات المختصّة الأخرى، يكون باستطاعته إدارة وتسهيل عمليّة تخطيط برامج، وملاءمتها، وتنفيذها بشكل أفضل مع النّساء العربيّات. هنالك أهميّة كبيرة لهذا النّوع من علاقة القرب الثقافيّ – الاجتماعيّ بين متلقّي الخدمات للطّاقم الإداري/الرسمي.

تدريب طاقم من الموجّهات والمستشارات العربيّات للعمل مع جمهور المبادرات العربيّات في برامج التّدريب والاستشارة المختلفة. فعلى سبيل المثال، دربنا طاقمًا من الموجّهات العربيّات في جمعيّة التّمكن الاقتصاديّ للنّساء، بالتعاون مع جمعيّة الأهالي في الفترة 2005 – 2006. وكانت هذه البداية لوجود طاقم من الموجّهات والمستشارات الاقتصاديّات العربيّات. ولكنّ عدد خريجات هذا التّدريب لم يعد كافيًا، وهناك حاجة لطواقم أكبر، وأكثر تنوّعًا لتتلاءم مع جميع مجالات المصالح الحديثة العهد.

خاتمة:

باستطاعتنا القول أنّه، وخلال الـ 10-15 سنة الأخيرة، نرى تحركًا وتقدّمًا للنّساء العربيّات ولدورهنّ في عالم المصالح الصّغيرة في البلاد. كما نرى وعيًا وتوجّهًا أكبر للنّساء للمشاركة في برامج للتّدريب والتّحضير لإدارة المصالح، وبالتالي زيادة في إقامة مثل هذه المصالح، التي تساعد النّساء على إعالة أنفسهنّ، وإعالة عائلاتهنّ. نستطيع القول أنّ الكثير من النّساء العربيّات استطعن الخوض في عالم جديد عليهنّ، وتمكّن من كسر الحواجز الأوليّة من مخاوف و"غريبه" عن عالم

المبادرات، ولكنهنّ ما زلن بحاجة لمساندة، وآليات دعم عديدة كي يستطعن مأسسة هذه المصالح، ومهنتها، وتحويلها إلى مصادر مركزية للدخل، ولتشغيل الأخرى، وأيضًا إلى مصالح مستديمة ومسجلة، تؤخذ بالحسبان أيضًا في الأرقام والمعطيات المحليّة والعالميّة، والأهمّ في سياسات وبرامج مستقبلية من شأنها تدعيم المصالح في الاقتصاد الإسرائيليّ والعالميّ.

مصادر:

- جمعية التمكين الاقتصادي للنساء. أبحاث متابعة مع خريجات جمعية التمكين الاقتصادي للنساء ما بين 2008 – 2015. مستقاة بتاريخ: (2016/5/15).
- أرلوزوروف، ميراف. (2015. 22 حزيران). تهتم إسرائيل بالعمال الأكاديميين وتهمل العمال الضعفاء. ذا ماركر. مستقاة بتاريخ: (2016/5/15).
- التقرير السنوي لصندوق كوريت حول برامج الإقراض، الإقراض الصّغير لسنة 2014. مستقاة بتاريخ: (2016/5/15).
- تقرير دوري عن وضع المصالح الصّغيرة والمتوسطة في إسرائيل للعام 2014. (أيلول 2014). القدس: الوكالة لتطوير المصالح الصّغيرة والمتوسطة في إسرائيل، وزارة الاقتصاد.
- تقرير دوري عن وضع المصالح الصّغيرة والمتوسطة في إسرائيل للعام 2015. (كانون الثاني 2016). القدس: الوكالة لتطوير المصالح الصّغيرة والمتوسطة في إسرائيل، وزارة الاقتصاد.
- جبارين يوسف. (2010). تشغيل العرب في إسرائيل – التّحدّي للاقتصاد الإسرائيلي. المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، فوروم كيساريا.
- دائرة الإحصائيات المركزيّة. (2015). استطلاع القوى العاملة لشهر كانون الأول، للربع الرابع من سنة 2014.
- ساعر عماليا. (2007). مصلحة لك: بحث تقييمي. مؤسسة التأمين الوطني، القدس.
- كينج، يهوديت؛ ونئون، دنيز؛ وفولدا-تسديق، أبراهام؛ وحبيب، جاك. (2009). تشغيل النساء العربيات أجيال 18 – 64. القدس: معهد بروكديل مايروس-جوينت.
- مزراحي-سيمون، شيلي. (2015). ورقة عمل: تشغيل النساء العربيات – معطيات، عوائق وتوصيات والتي قدّمت للجنة لتطوير مكانة المرأة في الكنيسة لجلسة بتاريخ 14/7/15. القدس: مركز الأبحاث والمعلومات في الكنيسة.
- وزارة الصناعة. (2012). صورة المرأة العربيّة العاملة، 2012.
- يشيف، عبران؛ وكسير (كلينر)، نيتسا. (2012). النساء العربيات في سوق العمل في إسرائيل: مميزات وسياسات. القدس: وحدة الأبحاث، بنك إسرائيل.